مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا

مؤتمر الأئمة الحادي والعشرون

دالاس – أمريكا

الأسس الشرعية للمشاركة السياسية والنشاط الاجتماعي في المجتمعات غير المسلمة

د. وليد المنيسي

"الأراء في هذا البحث تعبر عن رأي الباحث وليس بالضرورة عن رأي أمجا"

Opinions in this research are solely those of the author and do not represent AMJA.

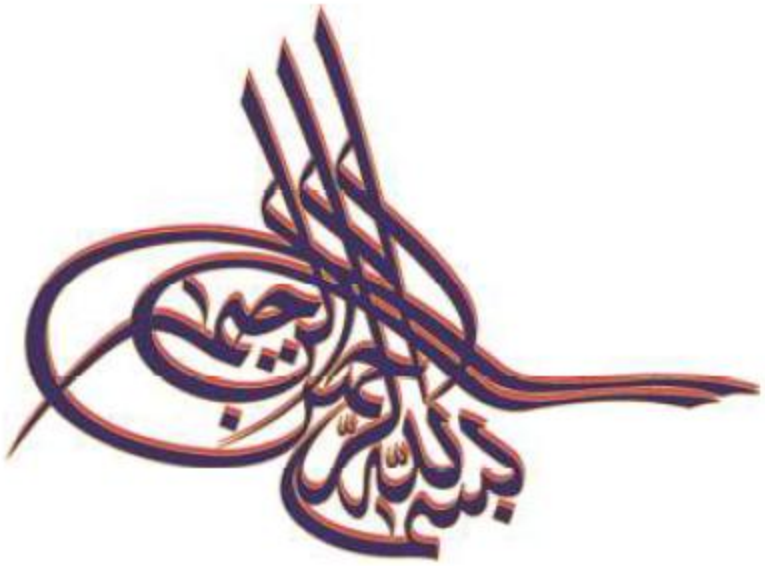
بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

الفصل الأول: تأصيل المشاركة في النشاط الاجتماعي في المجتمعات غير المسلمة..... 6

الفصل الثاني: تأصيل المشاركة السياسية في المجتمعات غير المسلمة..... 8

الفصل الثالث حكم المشاركة في المجالس النيابية..... 12

الفصل الرابع: التجربة السياسية للمسلمين في ولاية مينيسوتا الأمريكية مع الإشارة لتجارب مشابهة في العرب عموما 16

الفصل الخامس: الضوابط الأخلاقية في الخصومات السياسية..... 20

الفصل السادس: التوازن بين العمل السياسي والنشاط الاجتماعي والعمل الدعوي 21

الفصل السابع: الولاء والبراء وأحكام الديار وتطبيقاتها في سياق المشاركة السياسية..... 23

الفصل الثامن: تحديات اختيار أنسب المرشحين والتعامل مع المنتخبين..... 24

الفصل التاسع: ضوابط الممارسة النيابية..... 26

الفصل العاشر: دور أموال الزكاة في المشاركة السياسية والنشاط الاجتماعي..... 28

فهرس المصادر والمراجع 29

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم، أما بعد:

فإن المشاركة السياسية والنشاط الاجتماعي في المجتمعات غير المسلمة من القضايا المهمة التي تتطلب دراسة علمية رصينة تجمع بين الفقه والأصول والمقاصد والعلم بواقع الحال في المجتمعات الغربية عموما وفي أمريكا خصوصا حيث إنها محل الدراسة.

ولأهمية هذا الموضوع فقد كلفت من قبل مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا بإعداد بحث يهدف إلى تأصيل المسألة من حيث الجواز والضوابط، وبيان الموقف الشرعي من العمل السياسي والاجتماعي، وعرض أبرز التحديات المعاصرة، وتقديم حلول فقهية تراعي تحقيق مصلحة الإسلام والمسلمين في الغرب مع التقيد بأحكام الشرع دون تفريط أو غلو.

من أجل إلقائه في المؤتمر السنوي للمجمع لهذا العام 1446 هـ الموافق 2025 م، وأسأل الله تعالى أن يعينني على القيام بما كلفت به على أتم وجه، وأسأل الله تعالى أن يكتب لهذا العمل القبول، وأن ينفع به المسلمين.

وكتب:

وليد بن إدريس المنيسي

عضواللجنة الدائمة للإفتاء بمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا
ورئيس الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
بمدينة منيابوليس غرة ذي الحجة 1446 هـ

المستخلص:

يتناول هذا البحث الأسس الشرعية للمشاركة السياسية والنشاط الاجتماعي في المجتمعات غير المسلمة، من خلال تأصيل المفاهيم، وضبط الضوابط الشرعية، واستعراض المواقف الفقهية القديمة والمعاصرة، مع التركيز على فقه الموازنات، وبيان ارتباط القضايا محل الدراسة بالمقاصد، والولاء والبراء، وأحكام الديار، مع دراسة تطبيقية لموضوع الزكاة والعمل النيابي.

الكلمات المفتاحية :المشاركة السياسية، النشاط الاجتماعي، غير المسلمين، الولاء والبراء، الزكاة، العمل النيابي.

Abstract:

This research explores the Islamic legal foundations for political participation and social engagement in non-Muslim societies. It includes a conceptual framework, ethical guidelines, classical and contemporary juristic perspectives, and practical applications such as the role of Zakat and parliamentary involvement. The study focuses on Maqasid al-Shariah (objectives of Islamic law), balancing priorities, and legal classifications of lands.

Keywords: Political participation, social engagement, non-Muslim societies, Wala and Bara, Zakat, legislative representation.

الفصل الأول: تأصيل المشاركة في النشاط الاجتماعي في المجتمعات غير المسلمة

١. تعريف النشاط الاجتماعي:

النشاط الاجتماعي: هو أي سعي منظم يهدف إلى خدمة المجتمع وتحقيق مصالحه، كالعمل التطوعي، والدعوي، والإغاثي، والتعليمي، والتوعوي.

ويُميز بين النشاط الاجتماعي والعمل الدعوي من جهة، والسياسي من جهة أخرى، بأن النشاط الاجتماعي أعم، ويتصل بالحياة اليومية للمجتمع المدني، والمشاركة السياسية هي لون أو نوع من أنواع النشاط الاجتماعي له مزيد قيود شرعية تخصه.

٢. مشروعية النشاط الاجتماعي:

النشاط الاجتماعي من المقاصد المحمودة في الشريعة، ويدخل في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢]، وقوله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨].

وقد مدح النبي ﷺ فاعلي الخير في أحاديث متعددة، منها قوله ﷺ: «**أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس**» [1]

٣. نماذج من السيرة النبوية لأنشطة اجتماعية:

شارك النبي ﷺ في حلف الفضول قبل البعثة، وهو حلف تعاهد فيه رجال من قريش على نصرة المظلوم، وقال عنه لاحقًا: «**لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفًا ما أحب أن لي به حمر النعم**» [2]

كما أن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه مدح عدل النجاشي في مجلسه، وذكر أخلاق الإسلام، ودافع عن المسلمين أمام القساوسة، وكان ذلك من صور العمل الاجتماعي في بيئة غير مسلمة.

٤. أقوال الفقهاء التي يمكن الاستئناس بها في الحث على النشاط الاجتماعي:

1 رواه الطبراني في الكبير (المعجم الكبير، ج١٢، ص٤٥٣).

2 (سيرة ابن هشام، ج١، ص١٩٦، ط. دار الجيل).

تحدث الفقهاء عن التعاون بين الناس في المصالح العامة، واعتبروا أن السعي في قضاء حوائج المسلمين من فروض الكفايات.

قال الإمام أبو حامد الغزالي: فكل من له أهل أو جيران أو أصدقاء وقع بهم بلاء من جوع أو عري أو فقر أو مرض أو حاجة، ففرضٌ عليه أن يسعى في إغنائهم وشفائهم وقضاء حوائجهم، فإن لم يفعل فهو آثم.[3]

وقال الإمام العز بن عبد السلام: قضاء حوائج المسلمين فرض كفاية إذا لم يقم به من يكفي، كإغاثة الملهوف، وفك الأسير، وإطعام الجائع، وكسوة العاري.[4]

وقال الإمام ابن مفلح الحنبلي: وقد صرح جماعة من العلماء بأن قضاء الحوائج من فروض الكفايات إذا لم يوجد غيره.[5]

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: قضاء حوائج المسلمين بحسب الإمكان من أعظم القربات، وقد يكون فرض كفاية إذا تعين ولم يوجد غيره.[6]

وقال الإمام القرافي: ومن فروض الكفايات: قضاء حوائج المسلمين ممن تعيّنت عليه القدرة، وقدرة من ينوب عنهم.[7]

٥. ضوابط المشاركة في النشاط الاجتماعي مع غير المسلمين:

– أن يكون خالصًا لله.

– ألا يتضمن منكرًا أو مخالفة شرعية.

– أن يُراعي المقاصد الكبرى للشريعة، وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال.

– أن يكون في إطار القانون العام إذا لم يتعارض مع الشرع.

– أن يُراعى فيه فقه الموازنات وفقه الأولويات.

---

[3] إحياء علوم الدين ج2 ص 171 ط دار المعرفة بيروت
[4] قواعد الأحكام في مصالح الأنام ج1 ص 123 ط دار المعارف بيروت
[5] الآداب الشرعية والمنح المرعية ج 2 ص 173 ط الرسالة
[6] الفتاوى الكبرى ج 5 ص 377 ط دار الكتب العلمية
[7] الفروق ج 2 ص 134 ط عالم الكتب بيروت

الفصل الثاني: تأصيل المشاركة السياسية في المجتمعات غير المسلمة

تعريف المشاركة السياسية:

هي انخراط الفرد أو الجماعة في العملية السياسية من خلال التصويت أو الترشح أو التأثير في السياسات العامة.

ويحتاج الأمر إلى التمهيد بالحديث عن الديمقراطية وأنظمتها ومدى اتفاقها مع الأنظمة الإسلامية ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي:

تعريف الديمقراطية:

لفظ الديمقراطية لم يرد في الشرع، ولا هو مما تعرفه العرب من لغتها، فلا بد لمعرفة معناه وحقيقته من الرجوع إلى عرف أهله الذين وضعوه.

أصل لفظ الديمقراطية اصطلاح إغريقي معناه (حكومة الشعب) فهي دمج واختصار لكلمتي "ديموس"، وتعني الشعب، و"كراتوس"، وتعني الحكم أو السلطة أو التشريع

والديمقراطية في نشأتها كانت تمردا على الدين وأهله، بل بزعمهم كانت تمردا على حاكمية الله تعالى وجعل الحاكمية للشعب، بسبب ما عاناه الأوربيون من تسلط رجال الكنيسة عليهم حيث كانوا يحكمونهم باعتبارهم ممثلين عن الرب سبحانه ولهم الحق المطلق في التشريع والتحليل والتحريم وبيدهم صكوك الغفران والجنة يدخلونها من يشاؤون ويحرمونها من يشاؤون وأكلوا أموال الناس بالباطل واستعبدوهم.

والديمقراطية عند أهلها مذهب عقدي سياسي اجتماعي يدعو إلى الحرية والمساواة وإلى أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، وتدعو إلى إنهاء امتيازات طبقات رجال الكنيسة والنبلاء

وتنوعت صور الديمقراطية فمنها مباشرة وهي التي ليس فيها مجلس نيابي وإنما يعرض كل قانون على جميع أفراد الشعب على شكل استفتاء ويقر اختيار الأغلبية، ومنها نيابية وهي التي يختار الشعب فيها نوابا يمثلونه ثم تعرض القوانين على هؤلاء النواب، ومنها النظام الذي يجمع بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية، ويقوم على

أساس وجود برلمان منتخب مع الرجوع إلى الشعب باعتباره صاحب السيادة ومصدر السلطات للفصل في بعض الأمور الهامة.

الفرق بين الشورى الإسلامية وبين الديموقراطية:

الديموقراطية تناقض شريعة الإسلام في قضايا عديدة، منها:

1) المسلم عبد لله، وعبودية المسلم لربه هي الغاية من خلقه وإيجاده، بينما الديمقراطية تمردٌ على سلطان الله لتعطي السلطان كله للإنسان، ليضع نظام حياته وقوانينه بنفسه دون أي قيود، فيتحول من عبودية الله إلى عبودية الهوى والشهوات.

2) يؤمن المسلم بأن حق التشريع لله وحده، ورد النزاع يكون إلى الله والرسول صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى: {**فإن تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر**}، بينما الديمقراطية أعطت حق التشريع للإنسان ورد النزاع إلى الشعب.

3) الحق في نظر الديمقراطية والديمقراطيين هوما تجتمع عليه الأكثرية، ولو اجتمعت على الباطل، بينما في الإسلام الحق ما وافق الكتاب والسنة وإن اجتمعت جماهير الناس على خلاف ذلك، قال تعالى: {**وإن تطع أكثر مَن فى الأرض يضلوك عن سبيل الله إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون**}.

فالعبرة في نظام الشورى الإسلامي هي بالنوع وليس بالعدد، فلو أن مسألة فقهية ووقف الفقهاء فيها في صفّ رأي ووقف الجاهلون بالفقه وهم أضعاف عدد الفقهاء في صف الرأي المخالف فالحق مع أهل العلم والخبرة وليس مع الكثرة.

كذلك فإن نسبة الفائزين بـ 51٪ أمام 49٪ تؤدي إلى تكريس انقسامات الشعب، ولا تعني بالضرورة صواب رأي هذه الأكثرية الضئيلة، وتكون النتيجة عرضة للتبديل والتغيير كثيراً لعدم دقة الإحصاءات، وقلة نسبة المصوتين، ووجود خداع إعلامي بدعايات مضللة للأغلبية، وشراء للأصوات من ذوي الأموال والنفوذ ، وغير ذلك مما يعتري النظم الديمقراطية من عدم الثقة في صحة اختياراتها ولا في كونها الأصلح للمجتمع.

4) الديمقراطية؛ تقوم على مبدأ التصويت على أي شيء ولوكان المُصَّوت عليه قواعد الدين وأصوله الثابتة، بينما الشورى في الإسلام لها حدود وخطوط لا تتجاوزها، فالمسلم لا يتقدم بين يدي الله ورسوله لقوله تعالى: {**ما كان لمؤمنٍ ولا مؤمنةٍ إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيَرةُ من أمرهم**}.

5) الديمقراطية؛ تعني في المجال الاجتماعي إطلاق الحريات الشخصية دون قيود، كحرية الكفر وحرية الزنا وشرب الخمر وغيرها، وهذا يتعارض مع مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو سبب خيرية أمة الإسلام.

6) وبالإضافة إلى ما سبق فمن مساوئ الديمقراطية الغربية من جهة التطبيق أنها كما وصفها بعض الفضلاء مثل صنم العجوة الذي كان المشرك يعبده فإذا جاع أكله، وذلك أنهم يريدون فرض نمط الحياة الغربي بطريقة ديكتاتورية على الشعوب التي ترفض هذا النمط، مع أن الديمقراطية التي يؤمنون بها تقتضي ترك كل شعب يعيش بالطريقة التي يريدها بسلام.

7) كذلك محاربة الدول الغربية للديمقراطية في الدول الإسلامية لأنها ستأتي بإسلاميين يحكمون البلاد لو طبقت بطريقة نزيهة، جاء في موقع الإذاعة البريطانية: وقال ارييل كوهين الباحث في "مؤسسة هيريتج" وهي مركز دراسات محافظ يؤيد السياسة الخارجية لبوش ويوصف المركز بأنه "منجم" أساسي لإنتاج الخطط الإستراتيجية لتيار المحافظين الجدد، ان الدرس المستفاد .. هو أن عملية نشر الديمقراطية يجب أن يتم إبطاؤها وإضفاء صبغة واقعية عليها إضافة إلى اعتبارها عملية طويلة المدى، وقالت صحيفة "فيننشال تايمز" البريطانية الاثنين 13-2-2006 إن "فيضا من التقارير الاستخباراتية والدراسات الاستراتيجية بدأت تنهال على إدارة الرئيس بوش طالبة منه بإلحاح التراجع عن جهود نشر الديمقراطية في المنطقة العربية والتريّث في الأمر، ..على اثر الانتخابات الأخيرة ".[8]

8) تسعى بعض الحكومات الغربية لنصرة الأقليات غير المسلمة في البلاد الإسلامية وفرض قوانين تضر بمصالح الأغلبية المسلمة إرضاءً للأقلية، مع كون هذا يتنافى مع الديمقراطية، بينما يكون الكيل بمكيالين والتجاهل لمطالب الأقليات الإسلامية المنكوبة في الكثير من الدول غير الإسلامية.

والخلاصة أنه من خلال العرض الذي قدمناه للشورى الإسلامية ومزاياها وللديمقراطية ومساوئها وما عليها من مآخذ يتبين لنا أن نظام الشورى الإسلامي هو الأصلح للعباد والبلاد، ولكن عندما لا تكون الشورى الإسلامية

(8) موقع الإذاعة البريطانية بي بي سي

خيارا متاحا للمسلم، وإنما يخير بين نظام ديمقراطي يأمن فيه المسلمون على دمائهم وأموالهم ويحققون فيه كثيرا من مصالحهم وبين نظام دكتاتوري أو شيوعي أو متطرف للدفاع عن ديانة أخرى فإن النظام الديمقراطي على مساوئه يكون أقلها سوءًا وضررا حتى يقضي الله أمرا كان مفعولا.

قال العلامة الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي المتوفي سنة 1376هـ عند قوله تعالى: (**قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيراً مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفاً وَلَوْلا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ**). قال – رحمه الله–: في الفوائد المتحصلة من هذه الآية:

(ومنها: أن الله يدفــع عن المؤمنين بأسباب كثيرة وقد يعلمون بعضها وقد لا يعلمون شيئًا منها. وربما دفع عنهم، بسبب قبيلتهم، وأهل وطنهم الكفار، كما دفع الله عن شعيب، رجم قومه، بسبب رهطه. وأن هذه الروابط، التي يحصل بها الدفع عن الإسلام والمسلمين، لا بأس بالسعي فيها، بل ربما تعين ذلك. لأن الإصلاح مطلوب، حسب القدرة والإمكان.

فعلى هذا، لو سعى المسلمون الذين تحت ولاية الكفار، وعملوا على جعل الولاية جمهورية، يتمكن فيها الأفراد والشعوب، من حقوقهم الدينية والدنيوية لكان أولى، من استسلامهم لدولة تقضي على حقوقهم، الدينية والدنيوية، وتحرص على إبادتها، وجعلهم عَمَلَةً وخَدَماً لهم.

نعم إن أمكن أن تكون الدولة للمسلمين، وهم الحكام، فهو المتعين. ولكن لعدم إمكان هذه المرتبة، فالمرتبة التي فيها دفع ووقاية للدين والدنيا، مقدمة. والله أعلم ".[9]

(9) في تفسيره (تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان)

الفصل الثالث حكم المشاركة في المجالس النيابية

المشاركة في المجالس النيابية أخص من عموم المشاركة السياسية التي لها صور عديدة أحدها المشاركة في المجالس النيابية ، ويرى فقهاء القانون الوضعي ، في مجال المقارنة بين الفقه الإسلامي السياسي والتشريعات الحديثة، أن الهيئات النيابية هي المقابل لمجلس الشورى أو أهل الشورى في الإسلام.[10] فمجالس الشورى هي التي يمكن أن تكون تطبيقا للشورى الإسلامية ، وأما المجالس النيابية فهي مجالس تشريعية وهي تطبيق للديموقراطية الغربية ، ومع ذلك فحكم المشاركة فيها في ظل الظروف الحالية للمسلمين يخضع للموازنة بين المصالح والمفاسد وتطبيق قاعدة دفع الضرر الأكبر بالضرر الأصغر .

وللعلماء المعاصرين رأيان مشهوران في جواز المشاركة في المجالس النيابية أو عدمه، سواءٌ بالعضوية في هذه المجالس أو بتأييد المرشحين لها.

الرأي الأول: تحريم المشاركة في هذه المجالس

وأبرز حجج القائلين بهذا ما يلي:

1- هذه المجالس تشريعية، وفيها حكم بغير ما أنزل الله، وتحليل الحرام وتحريم الحلال، والتشريع حق لله عز وجل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والإنسان متى حلل الحرام المجمع عليه أو حرم الحلال المجمع عليه كان كافراً أو مرتداً باتفاق الفقهاء وفي مثل هذا أنزل قوله تعالى: (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُون)[11]

2 – حتى لو اختار الناس الشريعة من خلال المجالس وحكموا بها، فلا يجوز شرعاً عرض الشريعة الإسلامية على الأفراد للتصويت على العمل بها من عدمه قال تعالى: (فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً) (النساء: 65) مع العلم بأنه في كثير من الأحيان يتم التصويت لصالح بعض القوانين الوضيعة المخالفة للشريعة الإسلامية وكل ما يخالف الشريعة فهو باطل

(10) الشورى في دولة البحرين صالح العريض ص 35

(11) مجموع الفتاوى (جـ 3 ص 267)

3- أن المشاركة في هذه المجالس لا تخلو من محظورات، منها القعود مع من يكفرون بآيات الله ويهزؤون بها، وقد نهينا عن ذلك في كتاب الله (**وقد نزل عليكم فى الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا فى حديث غيره إنكم إذا مثلهم**) وأدنى مراتب الإنكار مغادرة المجلس، بالإضافة إلى القسم على طاعة قوانين ودساتير مخالفة للشريعة، بالإضافة إلى محاذير عملية عديدة.

4- من جهة الموازنة بين المصالح والمفاسد فيرى ها الفريق أن المصالح المتحققة ضئيلة في ظل حرص الغرب على عدم وصول الإسلاميين إلى الحكم بينما المفاسد تمييع للدين وتهوين الشرك في أعين المسلمين.[12]

ومن أبرز العلماء الذين يقولون بتحريم المشاركة في المجالس النيابية فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله – واستدل ببعض ما سبق ، لكنه رغم قوله بالتحريم فإنه رخص في الدخول والمشاركة بضوابط معينة في جوابه على الأسئلة المقدمة إليه من جبهة الإنقاذ الجزائرية: قال: (ولكن لا أرى ما يمنع الشعب المسلم إذا كان في المرشحين من يعادي الإسلام، وفيهم مرشحون إسلاميون من أحزاب مختلفة المناهج فننصح ـ والحالة هذه ـ كل مسلم أن ينتخب من الإسلاميين فقط من هو أقرب إلى المنهج الصحيح – الذي تقدم بيانه – أقول هذا – وإن كنت أعتقد أن هذا الترشيح والانتخاب لا يحقق الهدف المنشود كما تقدم بيانه من باب تقليل الشر، أومن باب دفع المفسدة الكبرى بالمفسدة الصغرى كما يقول الفقهاء).

الرأي الثاني جواز المشاركة في المجالس النيابية:

وحجج القائلين بهذا تتلخص في أن من مقاصد الشريعة تكثير الخير قدر الإمكان وتقليل الشر قدر الإمكان، وعند الموازنة بين ضرر مشاركة المسلمين في هذه المجالس وبين ضرر ابتعادهم عنها وتركهم الساحة خالية للعلمانيين وأعداء الدين يتبين أن المشاركة أكثر تحقيقا لمقاصد الشرع، خاصة وأنه وإن لم يصل الإسلاميون إلى الحكم عن طريق هذه المجالس فبالإمكان استغلالها لتحقيق مصالح مرحلية للمسلمين.

وقد ذهب إلى هذا كبار الفقهاء المعاصرين، ومنهم شيخنا سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز– رحمه الله –، وفيما يلي حوار بينه وبين مجلة الإصلاح أورد فيه الشيخ أبرز حجج القائلين بالجواز وضوابطهم:

(12) انظر القول السديد في بيان أن دخول المجلس مناف للتوحيد لشيخنا السيد بن سعد الدين الغباشي رحمه الله طبعة الكويت

الإصلاح: يتساءل الكثير من طلبة العلم عن حكم دخول الدعاة المجالس النيابية والبرلمانات والمشاركة في الانتخابات في البلاد التي لا تحكم بشرع الله فما هو الضابط لذلك؟

ابن باز: هذا الدخول خطير يعني برلمانات ومجالس نيابية ونحوها. الدخول فيها خطير لكن من دخل فيها عن علم وبصيرة يريد الحق ويريد أن يوجه الناس إلى الخير ويريد أن يعرقل الباطل ليس الأصل هو الطمع في الدنيا ولا الطمع في المعاش وإنما قد دخل لينصر دين الله وليجاهد في الحق وفي ترك الباطل بهذه النية الطيبة أنا أرى أنه لا حرج في ذلك وأنه ينبغي حتى لا تخلوا المجالس من الخير وأهله، إذا كان دخل بهذه النية وهو عنده بصيرة حتى يماحل عن الحق حتى يجادل عن الحق وحتى يدعوا الى ترك الباطل ولعل الله ينفع به حتى تحكم الشريعة بهذه النية بهذا القصد مع العلم والبصيرة فالله جل وعلا يأجره على ذلك أما إذا دخل بقصد الدنيا أو بقصد الطمع في الوظيفة لا يجوز هذا لكن دخوله يريد وجه الله والدار الآخرة يريد نصر الحق يريد بيان الحق بأدلته لعل هذه المجالس ترجع إليه وتنيب إليه.[13]

وقال جوابًا لسائل يسأل عن شرعية الترشيح لمجلس الشعب، وحكم الإسلام في استخراج بطاقة انتخابات بنية انتخاب الدعاة والإخوة المتدينين لدخول المجلس فأجاب سماحة شيخنا قائلاً:

" إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى**) لذا فلا حرج في الالتحاق بمجلس الشعب إذا كان المقصود من ذلك تأييد الحق، وعدم الموافقة على الباطل، لما في ذلك من نصر الحق، والانضمام إلى الدُعاة إلى الله.[14]

كما أنه لا حَرَجَ كذلك في استخراج البطاقة التي يستعان بها على انتخاب الدُعاة الصالحين، وتأييد الحق وأهله، والله الموفق).

ومنهم شيخنا العلامة ابن عثيمين رحمه الله معللا بأنه لا يصح ترك المجال للعلمانيين والشيوعين وأعداء الدين.

وبهذا المضمون صدرت توصيات المؤتمر العالمي لفقه الأقليات المسلمة حيث أوصى المشاركون في المؤتمر المنعقد بالكويت ٢٠٠٦ بضرورة:

(13) فتوى لسماحة شيخنا الشيخ ابن باز منشورة في مجلة الإصلاح العدد 241-17 بتاريخ 23/ 6/ 1993م أجرى الحوار الشيخ الدكتور عوض بن محمد القرني

(14) كذلك فتوى مطبوعة لشيخنا عبدالعزيز بن باز –رحمه الله– في مجلة لواء الإسلام العدد الثالث ذوالقعدة سنة 1409هـ يونيوسنة 1989

«الانخراط المنضبط في العمل العام، واعتبار العمل السياسي في المجتمعات غير المسلمة وسيلة من وسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

الترجيح : مما تقدم يتضح أن المجالس التشريعية إذا دخلها المسلم بنية السعي من خلالها إلى إقامة حكم الشرع ، وجلب النفع للإسلام والمسلمين والدفاع عن قضاياهم واتقى الله ما استطاع فهو مأجور على ذلك إن شاء الله ، كما أن سكوت المسلم عن بعض ما يكون حوله من المنكرات في هذه المشاركات السياسية يخضع لقاعدة الموازنة بين المفاسد المعمول بها في باب إنكار المنكرات ، ومن القواعد الفقهية لا يُنسب إلى ساكت قول: أي أن السكوت لا يدل على الموافقة ، فقد يغتفر سكوت المسلم عما مفسدة إنكاره أكبر من مفسدة السكوت عنه ، ولا يفسر ذلك بأن المسلم راض عما قيل في حضوره.

الفصل الرابع: التجربة السياسية للمسلمين في ولاية مينيسوتا الأمريكية مع الإشارة لتجارب مشابهة في العرب عموما

قبل سنة 2018 لم يكن المسلمون في مينيسوتا يهتمون بالمشاركة السياسية فريق منهم لاعتقادهم أن المشاركة السياسية حرام والفريق الآخر يعتقد إباحتها ولكنه لا يعتقد جدواها حتى كانت سنة 2018 ففي هذه السنة شن بعض المرشحين حملة شديدة على المسلمين في ولاية مينيسوتا يتهمونهم اتهامات كاذبة بالإرهاب أو بأنهم يساعدون الإرهابيين ثم يستغل هؤلاء المرشحون هذه الاتهامات للترويج لأنفسهم أنهم سيحمون الناخبين من المسلمين وأخذ المرشحون يتعهدون بأنهم سيضيقون على المراكز الإسلامية في الولاية ويزيدون التدقيق في مصادر تمويلها وإنفاقها للأموال وأنهم سيشددون قوانين الهجرة إلى الولاية خاصة من الصومال حيث يشكل المسلمون الصوماليون نحو ٨٠٪ من تعداد المسلمين في ولاية مينيسوتا ، كما ازداد الطين بلة بأن رفع العنصريون قضايا كيدية في المحاكم ضد أماكن رعاية الأطفال (day care) في الولاية نظرا لأن أكثرها مملوك للمسلمين

حينئذ تأكد المسلمون من ضرورة المشاركة في الانتخابات وأن يكون لهم صوت مسموع يستطيعون به بإذن الله إيقاف هذه الحملات الظالمة

وكان السؤال المطروح هو أن تعداد المسلمين في الولاية أكثر من ربع مليون مسلم فلماذا ليس لهم تأثير ولا يبالي بهم السياسيون رغم وجود جاليات أخرى أقل منا عددا لكن صوتهم مسموع وطلباتهم مجابة ويحسب السياسيون حسابهم ويتجنبون إغضابهم ، وبعد البحث والتحري تأكد لدينا أن السبب يعود إلى كون المسلمين لا يملكون قوائم انتخابية فيها إحصاء شبه دقيق لمن يحملون منهم البطاقات الانتخابية ويستطيعون المشاركة في التصويت وأن المسلمين ليس لهم قيادة موحدة توجههم في الانتخابات لتجميع أصواتهم لتأييد مرشحين بعينهم ، فالمشاركة في الانتخابات ضعيفة وعدد المشاركين غير مقطوع به ، وأصوات المسلمين المشاركين في الانتخابات متفرقة ومنقسمة فلذلك لا تأثير لها ، فعندما عرفنا الداء وأساس المشكلة اتضح لنا بحمد الله طريق الحل والعلاج ، فاجتمع نحو أربعين إماما من أئمة المسلمين في الولاية وأصدروا بيانا يؤكد أهمية المشاركة في الانتخابات القادمة بقوة ، ومن خلالهم تم تشكيل لجنة من

شباب المسلمين المتطوعين يتناوبون على العمل على مدار اليوم للاتصال بالمسلمين في الولاية واحدا واحدا لحثهم على استخراج بطاقات انتخابية وتدوين بياناتهم الكاملة وبيانات البطاقة ووسيلة التواصل وطلب هواتف معارفهم للتواصل معهم كذلك ، وبعد عدة أشهر من العمل الدؤوب تمكن المسلمون من الإعلان عن وجود قائمة انتخابية للمسلمين بها خمسون ألف صوت ، وفور هذا الإعلان عن هذه القائمة وأن المسلمين سيختارون قائمة موحدة من المرشحين نمنحهم أصواتنا بشرط أن تكون مواقفهم إيجابية تجاه المسلمين وألا يسمحوا للإسلاموفوبيا أن تؤثر على مواقفهم ، فور ذلك بدأ المرشحون جميعا لمنصب الحاكم ومنصب السيناتور وعضوية الكونجرس وكذلك المرشحون المحليون للبرلمان المحلي للولاية ولعمودية البلديات أصبح الجميع يتوافدون على المسلمين ويخطبون ودهم ويسألوننا عن شروطنا وطلباتنا لكي نعطيهم أصواتنا ، حتى إن جميع المرشحين لمنصب حاكم الولاية جاؤوا إلينا في مركز دار الفاروق يطلبون موعدا لمقابلتنا ويستفسرون عن شروطنا وطلباتنا حتى نمنحهم أصواتنا ، وذلك لأن المنافسة تكون محتدمة بين المرشحين والفروق بينهم أحيانا بضعة آلاف صوت ، فعندما يضع المسلمون خمسين ألف صوت في كفة مرشح فإنه بإذن الله يفوز فوزا مؤكدًا ، كذلك كان هناك تخوف من الأئمة من الإعلان عن ترشيح أشخاص بأعيانهم ظنا منهم أن هذا يتعارض مع قوانين المؤسسات غير الربحية ، لكن بعد الاستفسار من المحامين المختصين تبين أنه لا مانع من حث الأئمة لجالياتهم على ترشيح أشخاص بعينهم بشرط أن يوضح الإمام أنه يختار هذا المرشح بصفته الشخصية وليس باعتباره ممثلا للمركز الإسلامي أو الجمعية غير الربحية ، وهذا ما فعلناه حيث أصدرنا بيانا باسم أربعين إماما في الولاية لحث الجالية على اختيار شخصيات بعينها ووضحنا فيه أن هذا بصفتنا الشخصية ، وكان من التطورات الإيجابية المؤثرة كذلك بحمد الله أن اتحاد الكنائس في الولاية ولهم كذلك مؤسسة سياسية أفدنا من خبرتهم في هذا المجال وعرضوا علينا توحيد القائمة التي يختارها اتحاد الكنائس ورابطة المساجد بحيث نضع أصواتنا جميعها لنفس المرشحين نظرا لرغبتهم كذلك في استبعاد العنصريين الكارهين للمهاجرين وأبدوا استعدادهم لضم مرشحين مسلمين للقائمة واشتراط مقاومة الإسلاموفوبيا على بقية المرشحين وكان هذا مما زاد من قوة موقف المسلمين بحمد الله ، وبحمد الله من سنة ٢٠١٨ إلى الآن صار للمسلمين قوة كبيرة وتأثير واضح في سير الانتخابات ، من ذلك أن المدعي العام للولاية مسلم وبها عضوة كونجرس مسلمة ، بالإضافة إلى سبعة أعضاء مسلمين في الكونجرس المحلي للولاية ، وكذلك كان من الشروط التي اشترطناها على من نختاره لمنصب الحاكم أن يجعل له مستشارا مسلما لشؤون

المسلمين في الولاية وأن المسلمين هم الذين يختارون له ذلك المستشار ليكون حلقة الوصل الدائمة بين المسلمين وبين حاكم الولاية ، وكذلك أن يوقف القضايا الكيدية المرفوعة من العنصريين ضد أماكن رعاية الأطفال التي يديرها المسلمون ، وغير ذلك من الطلبات التي استجاب لها كلها بحمد الله ، حتى إن الحزب الجمهوري الذي كان يجاهر بمعاداة المسلمين بعد أن انهزم هزيمة ساحقة في الولاية وفي بعض المناطق لم يحصل مرشحوه إلا على ٢٠٪ من الأصوات جاء قيادات الحزب الجمهوري وطلبوا لقاء المسلمين واجتمعوا معنا في مركز دار الفاروق ، وذكروا أن كلامهم في حملاتهم الانتخابية كان مجرد كلام لإرضاء شريحة ناخبيهم ، وأن الدولة دولة مؤسسات وأنهم لا يمكن أن يظلموا المسلمين وأنهم أدركوا خطأهم وعدلوا في سياستهم بما يضمن عدم تكرار الإساءة للمسلمين أو تهديدهم ، وكان كف أذى المرشحين العنصريين الكارهين للإسلام بحمد الله من حسنات هذه المشاركة السياسية الفاعلة للمسلمين في ولاية مينيسوتا .

تطبيقات مشابهة من الواقع الغربي

1. تجربة المسلمين في ولاية ميشجان

شارك المسلمون في الانتخابات البلدية في ولاية ميشجان وتولى ثلاثة من المسلمين منصب العمدة في ثلاث مدن في الولاية ، ونفع الله بهم المسلمين ، وكانوا عقبة أمام التطبيع مع الشذوذ الجنسي وتعليمه للأولاد في المدارس والافتخار به علنا فتصدوا لذلك ومنعوه في مدنهم ، كما كان لهم تأثير كبير في الانتخابات الرئاسية مما جعل الرئيس الحالي يشكرهم ويعرض عليهم بعض المناصب وتولى بالفعل أحدهم منصب السفير الأمريكي في دولة عربية خليجية ، وهذا على الإجمال فيه عز للإسلام والمسلمين وبيان أن المسلمين صار لهم صوت مؤثر في المجتمع الأمريكي .

2. المسلمون في البرلمان البريطاني:

يوجد عدد من المسلمين في مجلس العموم البريطاني، مثل النائب" صادق خان "الذي تولى لاحقًا رئاسة بلدية لندن .وقد ركز في حملته على قضايا البيئة والإسكان وحقوق الأقليات.

كان لحضوره السياسي أثر في الدفاع عن الجاليات المسلمة، والمطالبة بقوانين تجرم الإسلاموفوبيا.

3. المسلمون في الكونغرس الأمريكي:

من أبرز الأسماء" :إلهان عمر "و"رشيدة طليب"، وهما أول امرأتين مسلمتين في الكونغرس الأمريكي.

رغم الملاحظات الشرعية على بعض مواقفهما، فقد ساهمتا في تسليط الضوء على قضايا المسلمين، ودافعتا عن الحقوق المدنية، ووقفتا ضد التمييز الديني.

4. تجربة مجلس مدينة تورنتو كندا:

شارك عدد من المسلمين في انتخابات محلية لمجلس مدينة تورنتو، وتمكن بعضهم من الفوز بمقاعد مؤثرة، مثل الدكتورة "فاطمة أحمد."

ركزوا على ملفات التعليم العام، ومحاربة الكراهية الدينية، وتوفير الدعم للمراكز الإسلامية.

5. تجربة العمل الجماعي في فرنسا:

قام اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا بتدريب مرشحين مسلمين على العمل البلدي والقانوني، وتم تقديمهم كمرشحين مستقلين أو ضمن أحزاب يسارية، وفق خطط منضبطة مع الحفاظ على الهوية.

الخلاصة:

-المشاركة السياسية والاجتماعية ممكنة في الغرب بشرط التنظيم والانضباط.

-يجب مراعاة قاعدة أخف الضررين ، وموازنة المصالح والمفاسد ، مع التحفظ من الانزلاق في تحالفات تذيب الهوية.

الفصل الخامس: الضوابط الأخلاقية في الخصومات السياسية

كان النبي ﷺ يتعامل بالأخلاق الكريمة مع مخالفيه من المشركين والمنافقين، وكان لا يُجاريهم في السباب ولا يقابل الإساءة بالإساءة.

قالت عائشة رضي الله عنها: «ما ضرب رسول الله ﷺ شيئًا قط بيده، ولا امرأة ولا خادمًا، إلا أن يُجاهد في سبيل الله» [15]

وفي الحديث: «ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء» [16]

وعلى المسلم أن يتحلى بالحلم والعدل واللين، وألا يدخل في مهاترات أو طعن في الأشخاص، بل يناقش السياسات بأدب.

ويُشترط في أي خطاب سياسي أو دعوي ألا يتضمن كذبًا أو بهتانًا أو طعنًا في النيات، بل يُبنى على البرهان والعدل والإنصاف .

15 (رواه مسلم، ج٤، ص١٨١٣، ط. دار إحياء التراث العربي).

16 (سنن الترمذي، ج٤، ص٣٧٠، ط. شاكر).

الفصل السادس: التوازن بين العمل السياسي والنشاط الاجتماعي والعمل الدعوي

العمل السياسي، والنشاط الاجتماعي، والعمل الدعوي، ثلاثة مجالات مستقلة ولكن يؤثر كل منها على الآخر، والتوازن بينها ضروري لتجنب الغلو في جانب على حساب آخر، بما يُحقق الشمول في الإصلاح، ويُراعي سنة التدرج ومقتضى الواقع.

ولا بد من تقديم الضرورات على الحاجيات والحاجيات على الكماليات، وتقديم المصالح الكبرى على المصالح الصغرى كما فصل ذلك الإمام الشاطبي في الموافقات [17].

فقد يُقدَّم النشاط الاجتماعي في بيئة تغلب عليها الحاجة إلى الإغاثة والخدمات، ويُقدَّم العمل الدعوي في بيئة يغلب عليها الجهل، ويُقدم العمل السياسي في بيئة تسمح بالتأثير المشروع.

في المجتمع غير المسلم، يكون العمل الدعوي والتربوي والاجتماعي أولى من الدخول المباشر في السياسة، ما لم توجد مصلحة ظاهرة معتبرة.

ففي مكة، ركّز النبي ﷺ على بناء الإيمان والعمل الدعوي والتواصل الاجتماعي مع القبائل.

وفي المدينة، ظهرت الحاجة إلى بناء الدولة، تنظيم المجتمع، وإبرام العهود، والعمل السياسي بمعناه العام.

وهذا يوضح أن المرحلة تفرض الأولوية، وأن التوازن مطلوب بحسب الواقع والقدرة والمصلحة الشرعية.

والخلاصة هي أن ضوابط هذا التوازن:

-فقه الأولويات :تقديم الأهم فالأهم.

-مراعاة فقه المآلات.

-النظر في الواقع والحال.

-التنسيق بين الجهود لا التنافس بينها.

-تقديم ما يحقق مقاصد الشريعة على ما يرضي عواطف الناس.

17 الموافقات، ج٢، ص٨، ط. دار المعرفة

الفصل السابع: الولاء والبراء وأحكام الديار وتطبيقاتها في سياق المشاركة السياسية

الولاء والبراء أصل من أصول العقيدة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة: ٥٥].

وقال ﷺ: «**المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه**» [18] لكن لا تعني البراءة من الكافر الاعتداء عليه أو ظلمه، بل تعني عدم مناصرته على دينه أو التبعية له في دينه.

فالعلاقة مع غير المسلم لا تمنع من الإحسان والعدل والتعاون في المعروف، كما فعل النبي ﷺ مع اليهود في المدينة.

– وقد قسم الفقهاء الديار إلى دار كفر ودار إسلام والعبرة في التفريق بين القسمين عند جمهور الفقهاء هو في ظهور أحكام الكفر أو ظهور أحكام الإسلام في الدار[19] وكون الدار موصوفة بأنها دار كفر لا يعني أن أهلها محاربون بل قد يجتمع فيها أن تكون دار كفر وفي نفس الوقت هي دار عهد بينها وبين المسلمين عهود ومواثيق كحال معظم الدول المعاصرة، ورأى شيخ الإسلام ابن تيمية في فتواه المشهورة بفتوى ماردين أن هناك قسما ثالثا هو الدار المركبة التي فيها أحكام إسلام وأحكام كفر فيعامل فيها المسلم بحسبه والكافر بحسبه[20]

والمسلم في الغرب اليوم يعيش غالبًا في دار أمان وعهد، وليس في دار حرب، ما دام آمن الجانب.

ويجوز له الانتفاع من القوانين المدنية، والمشاركة السياسية والاجتماعية، إذا التزم بضوابط الشرع الآتية:

– سلامة النية وأن تكون المشاركة ليست تذللا للكافرين ولكن لتحقيق مصلحة عامة أو رد ظلم.

– عدم موالاة الكافرين في دينهم.

– الالتزام بعدم الإعانة على باطل.

– أن تكون المشاركة وسيلة لإظهار الدين والدعوة للإسلام وتأليف القلوب عليه.

---

18 (رواه البخاري، ج٢، ص٨٨١، ط. السلفية).

19 (المبسوط للسرخسي، ج١٠، ص١٤٤، ط. دار المعرفة والشرح الكبير للدردير، ج٤، ص٣١٢، ط. دار الفكر وروضة الطالبين، ج١٠، ص٢٤٦، ط. المكتب الإسلامي ، الإنصاف، ج١٠، ص٣٢١، ط. دار إحياء التراث)

20 مجموع الفتاوى 28ص529 والآداب الشرعية لابن مفلح 1ص190

الفصل الثامن: تحديات اختيار أنسب المرشحين والتعامل مع المنتخبين

من أبرز التحديات في المجتمعات غير المسلمة ما يتعلق بترشيح الأصلح، أو بمعنى أدق اختيار الأقل سوءا وضررا، خاصةً مع تعدد الاتجاهات، وغياب الخيار المثالي، وتعارض المبادئ الشرعية أحيانًا مع الواقع السياسي.

والحل في هذه الحالة هو تطبيق قاعدة ارتكاب أخف الضررين:

قال الإمام العز بن عبد السلام: «إذا تعارضت المفاسد أُخذ بأخفها» [21] فإذا لم يكن المرشح المسلم المتمسك بدينه متاحًا، جاز التصويت لمن هو أقرب إلى العدل والرحمة ومصالح المسلمين، وإن كان مخالفًا في بعض الجوانب، ما لم يُناصر الكفر أو يحارب الدين.

ويراعى في اختيار المرشح:

– الأمانة والكفاءة لقوله تعالى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ [القصص: ٢٦]) علما بأن الأمانة قد يوصف بها الكافر كما دلت عليه الآيات في سورة آل عمران، والكفاءة في كل شيء بحسبه.

– عدم العداء للإسلام.

– القدرة على تمثيل مصالح الجالية المسلمة.

– احترام الحقوق والحريات.

وعند التزاحم تُقارن البرامج الانتخابية من حيث:

– فقه المآلات.

– الالتزام بالمصلحة الشرعية واختيار الأقرب إلى حفظ الضروريات الخمس والمصالح الكبرى للمسلمين.

– الابتعاد عن العصبيات والحزبيات عند الموازنة بين المرشحين.

– الحذر من التصويت العاطفي أو ردود الفعل اللحظية والبراء

– اختيار الأصلح لحماية المسلمين قانونيًا

21 (قواعد الأحكام، ج١، ص١٠٢، ط. مكتبة الكليات الأزهرية).

– اختيار الذي لا يُحارب القيم الأخلاقية علنًا

وأما التعامل مع المنتخبين بعد الفوز فتراعى فيه الإرشادات التالية:

– النصيحة العلنية أو السرية بحسب المصلحة.

– التعاون معهم في مشاريع تخدم المجتمع.

– الإنكار عند المخالفة الشرعية دون تجاوز أدب الخطاب.

– المشاركة في متابعتهم ومساءلتهم ضمن الإطار القانوني.

الفصل التاسع: ضوابط الممارسة النيابية

العمل النيابي أو البرلماني في المجتمعات غير المسلمة يُعد وسيلة لإيصال صوت المسلمين والدفاع عن حقوقهم. لكنه عمل محفوف بالتحديات، ويحتاج إلى ضوابط شرعية واضحة تحكم النية والممارسة.

فالتولي النيابي يُعتبر من جنس «الولايات العامة» التي ينبغي أن تُراعى فيها المقاصد الكبرى، وهو من جملة فروض الكفايات.

ضوابط شرعية للممارسة النيابية:

– صحة النية: أن يقصد بها نصرة الحق ومصالح المسلمين.

– الالتزام بمرجعية الشريعة وعدم إقرار ما يخالفها.

– البعد عن التصويت لصالح المحرمات.

– المحافظة على الهوية الإسلامية.

– عدم الدخول في موالاة محرمة أو مداهنة.

_ أن يكون النائب ممثلًا للمسلمين لا متنازلًا، ينقل هموم المسلمين ويوصل مطالبهم، دون أن يُقدم تنازلات عقدية أو تشريعية تمس الثوابت.

_– حفظ الوقت العام وعدم التهاون في المسؤولية.

– اجتناب الرشوة والمحسوبية.

– عدم خيانة الأمانة في التصويت والمواقف.

فقه تعامل العضو المسلم مع القوانين المدنية التي تسن في المجالس النيابية

القوانين الوضعية أقسام:

أ .ما يوافق الشريعة :مثل قوانين منع السرقة والقتل، وهذه لا إشكال في تطبيقها.

ب .ما يعارض الشريعة :مثل قوانين إباحة الربا والزنا والمثلية، وهذه يُنكرها المسلم ويجتهد في عدم دعمها.

ج .ما هو محايد :مثل قوانين المرور، والتنظيم المدني، وهذه جائزة الأصل.

ومن القواعد الفقهية أن ما لا يُدرك كله لا يُترك جلّه وإذا تعذّر درء المفاسد كلية، جاز ارتكاب أدناها [22] ويُستفاد من هذه القواعد جواز التعاون في بعض مشاريع المجتمع المدني التي لا تخالف أصل الشريعة، وأنه إذا طُرحت قوانين مدنية تتضمن بعض البنود الجيدة وبعض البنود المحرمة، فيجوز التصويت عليها إذا كانت المصلحة الظاهرة أرجح، بشرط الإنكار العلني للمنكر.

فالخلاصة هي أنه يجوز التعامل مع القوانين المدنية والتصويت على سنها في غير ما يخالف الشريعة، وأنه يُراعى فقه الضرورة والمصلحة عند التصويت على مواد لا يمكن إلغاؤها، ولكن يُمكن تخفيف ضررها.

فقه الإنكار داخل المجالس النيابية:

على من صار نائبا في برلمان غير إسلامي إنكار ما يتعارض مع الإسلام داخل المجلس، أو بتقديم اعتراض رسمي، أو التصويت بالرفض، أو الانسحاب، بحسب ما يُحقق المصلحة الشرعية ويُظهر الحق حسب الاستطاعة والموازنة بين المصالح.

22 قواعد الأحكام، ج١، ص١١٣

الفصل العاشر: دور أموال الزكاة في المشاركة السياسية والنشاط الاجتماعي

تُعد الزكاة من أهم موارد التمويل الشرعي للعمل العام، وقد نصت الشريعة على مصارفها، وهي ثمانية مصارف جاء ذكرها في قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا...﴾ [التوبة: ٦٠].

ومن هذه الأصناف ما يُستفاد منه لدعم العمل الاجتماعي والسياسي، كـ(في سبيل الله) و(المؤلفة قلوبهم).

فأما مصرف (وفي سبيل الله) فالمذاهب الأربعة على أنه هو الجهاد فقط عند الحنفية والمالكية والشافعية أو الجهاد والحج عند الحنابلة

وذهب ابن العربي المالكي، وبعض المالكية كما حكاه الصاوي المالكي وبعض الحنفية كما في الظهيرية وابن عابدين إلى أن طلبة العلم يعطون من مصرف في سبيل الله

وذهب الرازي والخازن في تفسيريهما والكاساني في البدائع إلى أنه يشمل كل وجوه الخير وحكاه القفال عن بعض الفقهاء من غير تسمية لهم وحكاه القاضي عياض عن بعض العلماء من غير تسمية لهم[23]

وبناء على الرأي الأخير فإنه يمكن أن يُوظف لدعم المشاركة السياسية والنشاط الاجتماعي في المجتمعات غير المسلمة وفق ضوابط معتبرة.

وأما مصرف (والمؤلفة قلوبهم)

فهم ضعفاء الإيمان من المسلمين أو الأعداء من الكفار الذين يعطون تأليفًا لهم على الإسلام أو لدفع شرهم، فيجوز إعطاؤهم لإزالة شوكة أو تقوية موقف سياسي يخدم المسلمين، وفق ما تقرره الجهات الموثوقة في الفتوى

وقد جاءت توجيهات المجامع الفقهية بجواز التوسع في هذا المصرف في الديار غير الإسلامية بما يحقق مصالح المسلمين:

– مجمع الفقه الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي): أجاز تخصيص أموال الزكاة لدعم العمل العام الذي يحقق مصلحة المسلمين في غير ديار الإسلام، إن دخل ضمن (في سبيل الله) أو (المؤلفة قلوبهم).

23 (الجامع لأحكام القرآن، ج٨، ص١٨٣، ط. دار الكتب المصرية، المغني، ج٢، ص٢٨٠، ط. دار الفكر،نيل الأوطار، ج٤، ص٢٣٥، ط. دار الحديث).

– المجلس الأوروبي للإفتاء: أفتى بجواز صرف الزكاة لدعم المراكز الإسلامية والجهود القانونية والإعلامية لنصرة قضايا المسلمين في الغرب [24]

ضوابط صرف الزكاة في هذا الباب:

– أن يكون الإنفاق في مصلحة شرعية معتبرة.

– أن تكون الجهة المسؤولة موثوقة.

– ألا يُصرف منها على ما يخالف الشرع.

– أن يُراعى فقه الأولويات والحاجة.

– ألا تُستخدم لأغراض شخصية أو حزبية.

وصلى الله وسلم على محمد، والحمد لله رب العالمين.

وكتب:

وليد بن إدريس المنيسي

فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. صحيح البخاري، ط. السلفية.

24 (قرارات الدورة ١٦، دبلن).

٣. سنن الترمذي، ط. شاكر.

٤. المجموع للنووي، ط. المنيرية.

٥. المغني لابن قدامة، ط. دار الفكر.

٦. روضة الطالبين للنووي، ط. المكتب الإسلامي.

٧. مجموع الفتاوى لابن تيمية، ط. ابن القيم.

٨. إحياء علوم الدين للغزالي، ط. دار المعرفة.

٩. قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام، ط. مكتبة الكليات الأزهرية.

١٠. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ط. دار الكتب المصرية.

١١. الأحكام السلطانية للماوردي، ط. دار الفكر.

١٢. الموافقات للشاطبي، ط. دار المعرفة.

١٣. نيل الأوطار للشوكاني، ط. دار الحديث.

١٤. الأم للشافعي، ط. دار المعرفة.

١٥. قرارات المجامع الفقهية: منظمة التعاون الإسلامي، والمجلس الأوروبي للإفتاء.